



# السياسة الروسية تجاه مصر وتحدياتها الدولية

وتدخلت في الأزمة السورية والليبية، وفي هذا السياق، سارعت روسيا لتطوير علاقتها مع مصر، ليس لاستعادة ميراث الاتحاد السوفيتي فقط، ولكن لتكوين شبكة علاقات ونفوذ في منطقة البحر المتوسط وأفريقيا. وفي ظل اختلاف المصالح والقيود الدولية، ما هي فرص التقدم في العلاقات المصرية الروسية؟ بالاستناد مؤشر استقرار المصالح المشتركة وقدرة الأطراف الأخرى على

**خيري عمر**

مع اندلاع العمليات العسكرية الروسية ضد أوكرانيا، صارت التحالفات الخارجية لروسيا أكثر أهمية من أي وقت مضى، حيث تتخذ الأزمة أبعاداً دولية تتطلب اصطفافاً سياسياً وعسكرياً. ومنذ أزمة القرم في 2014، اتجهت السياسة الروسية لنقل نفوذها خارج البحر الأسود،

تقوم سياسة موسكو تجاه القاهرة على المطالبة الأمنية والاقتصادية، إذ تنظر روسيا إلى مصر كشريكٍ إقليميٍّ لتعزيز موقعها في البحر المتوسط. وتحاول روسيا تقديم قرارات مشتركة مع مصر للوضع الإقليمي.



الجديدة، بحيث فتحت الآفاق أمام لجنة التجارة والتعاون الاقتصادي. كما بدأ وزراء الدفاع والخارجية في البلدين في عقد اجتماعاتٍ منتظمة، بحيث صارت مصر من أقوى حلفاء روسيا في الشرق الأوسط، وازدهر التعاون الثنائي بين البلدين في مجالات الدفاع والطاقة والزراعة وصناعات التكنولوجيا المتقدمة والتعليم. وتصاعدت مبيعات السلاح الروسية لمصر.

وبشكل عام، تنظر موسكو للعلاقات مع القاهرة وفق معياري؛ استعادة التعاون الاستراتيجي للاتحاد السوفيتي السابق، والسعى لتكون روسيا ضمن عالم متعدد الأقطاب. ولذلك، تعتبر روسيا أن العودة

ولم تختلف كثيراً عن مرحلة السادات (1972 - 1981)، وقتها صار التوجه غرباً يشكل الملاحم العامة للسياسة الخارجية المصرية.

وبعد تلك الفترة، وجدت روسيا في التغيير الذي حدث في مصر في 2011 فرصة لتطوير سياستها الخارجية تجاه مصر، ولم تتأثر روسيا بالصراع على السلطة في مصر آنذاك، فقد رحبت بوصول الإخوان المسلمين للسلطة وفتحت أفقاً واسعاً للعلاقات الثنائية عندما قام الرئيس الأسبق، محمد مرسي، بزيارة روسيا في أبريل 2013، كما رحبت موسكو، سريعاً، بتداعيات قرارقيادة الجيش بالإطاحة بحكومة مرسي وكتفت اتصالاتها مع النخبة السياسية

تشكيل بادئ أمام مصر، للتخلص من تطوير علاقتها مع روسيا.

#### روسيا ومصر من الركود للنشاط

بدي مرور 79 عاماً على العلاقات الروسية المصرية مناسبة للبحث في السياسات الملائمة للبلدين، ووفق نشرة السفارة الروسية بالقاهرة في 4 مايو 2022، بمناسبة يوم النصر في حرب العلمين عام 1945، والذي اعتبرته السفارة نصراً مشتركاً ونقطة البداية في العلاقات الثنائية بين البلدين، حيث تحاول روسيا الخروج من حالة الركود التي سادت العلاقات على مدى عقود ما بعد الحرب الباردة، ظلت العلاقات المصرية الروسية في مستويات عادلة،



لأنظمة الشرق الأوسط واحدة من مفاتيح الفاعلية الدولية. تقوم سياسة موسكو تجاه القاهرة على المصالح الأمنية والاقتصادية، إذ تنظر روسيا إلى مصر كشريك إقليمي لتعزيز موقعها في البحر المتوسط. وتحاول روسيا تقديم قراءات مشتركة مع مصر للوضع الإقليمي. فقد أشار السفير الروسي في مصر، جيورجي بوريسينكو، إلى الاهتمام بقضايا الأمن الإقليمي وفق رؤية مشتركة روسية-مصرية لحل مشكلات ليبيا والسودان.

وقد بدت زيارة وزير الخارجية الروسي، سيرجي لافروف، إلى مصر، في يوليو 2022، تحضيراً لترتيب العلاقات روسياً إقليمية والأفريقية، ويعود افتتاح زيارته بمصر مؤشراً على الرغبة في استعادة سمات الحقبة السوفيتية، عندما أشار للتأثير السلبي للعقوبات الغربية على الدعم الروسي للدول الأفريقية، وقد شملت أجندته لافروف تطوير العلاقات التجارية بين البلدين، ومشروع الضبعة النووي، والمنطقة الروسية بقناة السويس. تمثل هذه المشروعات حالياً قلب العلاقات الثنائية بين روسيا ومصر.

أخرى. سارت العلاقات بين البلدين على نحو غير متناسق، وشهدت مراحل من الارتفاع وأخرى من التراجع. فمنذ الحرب العالمية الثانية، سارت بين التقارب الوثيق والتبعاد، بحيث لم تتشكل بني مستقرة لاستفادة من الخصائص الجيوسياسية لمصر في الشرق الأوسط نتيجة تزاحم المصالح والنفوذ الأمريكي الأوروبي على حساب المشاركة الناشئة بين موسكو والقاهرة، ولذلك، اقتصرت العلاقات على أشكال تقليدية للمصالح الاقتصادية. وفي سياق تطوير التعاون العسكري، صارت روسيا ومصر اتفاقيةً الاستخدام المشترك للقوات والقواعد الجوية، نوفمبر 2017، مما يسمح للجيشين باستخدام البنية الأساسية

العسكرية وتطوير وجود روسيا في شمال أفريقيا. يشير عدم وصولها لمرحلة التنفيذ لجانب من القيود الدولية على أنماط التعاون العسكري المؤثر على النظم الدفاعية واستخدامها أثناء الحرب.

مع تنامي العلاقات الثنائية، تم إحياء التجربة المشتركة المصرية الروسية لتكون آلية تطوير العلاقات الاقتصادية والتكنولوجية بين البلدين. ومنها، تنفيذ المنطقة الصناعية الروسية بقناة السويس كخطوة لتنوع الاستثمار الشركات الروسية، كما تنظر مصر إليها من وجهة سعيها لأن تكون قاعدة إقليمية لتوسيع روسيا للأسوق الأفريقية. وبجانب تضاعف التبادل التجاري، وقعت روسيا ومصر في

خلال السنوات الأخيرة، شكلت زيارات المسؤولين ملامح العلاقات الثنائية، بحيث يمكن القول، أنه تراكمت محاولات الوصول لمستوى التحالف الاستراتيجي، حيث يحاول البلدان البحث عن علاقات متوازنة دون استهداف الوصول لحالة تحالف، فمن خلال قراءة سياسات العلاقة، يمكن الإشارة للتركيز على مجالات التعاون دون التطلع لتطوير شبكة علاقات سياسية تؤدي للتضامن، أو التحالف، ضد تحالفات

الخريطة، تهيمن المواد الخام والصناعة التحويلية على التبادل التجاري، بما يضفي مرونة الطلب المتبادل وتعويضه من مصادر أخرى.

### مصر والتحالفات والأزمات المصرية

ومنذ 2012، حاولت مصر مراجعة علاقاتها الخارجية، وكانت الطفرة الأساسية في كثافة الاتصالات مع روسيا في النصف الثاني من 2013. وحدثت زيارات متبدلة من جانب وزراء الخارجية والدفاع في البلدين، بالإضافة لرئيس الاستخبارات العسكرية الروسية، وتبعه زيارة الطراد الروسي "فارياوغ" لميناء الإسكندرية. وبشكل عام، قامت السياسة الخارجية لمصر على تنويع علاقاتها والابتعاد عن الاستقطاب تجاه الحرب، فقد قام وزير الخارجية، سامح شكري، بجولات دوليّة، كما قام الرئيس، عبد الفتاح السيسي، بزيارات متتابعة لدول في الاتحاد الأوروبي وصربيا وتلاقي مع العربية السعودية في التقارب مع روسيا ومجموعة "بريكس +"، كما أبدت رغبتها في الانضمام لعضوية مراقب لدى منظمة "شنغهاي" للتعاون، غير أن بمرور الوقت، تزايدت أعباء الحرب بطريقة تفوق العائد من مساندة روسيا. وفي إطار تنوع السياسة الخارجية، نظرت مصر لروسيا واحداً من الفاعلين في النظام الدولي، بحيث تكون العلاقات متماثلة الافتتاح على أطراف أخرى.

وفي سياق الحرب الجارية في أوكرانيا، عادت ما تكون الأزمات السياسية مؤشراً على مدى استقرار العلاقات السياسية وفرصة تطويرها لمصالح استراتيجية في المستقبل. وفي هذا



مايو 2018 اتفاقاً لإنشاء منطقة صناعية روسية في شرق بورسعيد، كما تخطط روسيا لاستثمار حوالي 6.9 مليارات دولار في إنشاء منطقتها الصناعية. وحسب تصريحات لسفير الروسي بالقاهرة بمناسبة عيد النصر، بلغ عدد الشركات الروسية العاملة في مصر نحو 470 شركة باستثمارات تصل إلى 8 مليارات دولار تقريباً.

وبحسب تقديرات مشتركة، بلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين 4.7 مليار دولار في عام 2021 تقريباً بارتفاع 5.1% عن العام السابق، لتكون أكبر مصر الشركاء التجاريين في الدول العربية والأفريقية. ومن جانب الصادرات، كانت الصادرات المصرية 591.7 مليون دولار، فيما بلغت الصادرات الروسية 4.178 مليار

وفيما يتعلق بتفسير امتناعها عن التصويت على قرار تعليق عضوية روسيا في مجلس حقوق الإنسان، في 6 أبريل 2022، اعتبرت مصر القرار غير ذي صلة بأزمة أوكرانيا، أو مبدأ عدم جواز اللجوء إلى القوة المسلحة أو المساس بسيادة الدول، فقد اعتبرت الخارجية المصرية توجهاً نحو تسييس أجهزة الأمم المتحدة، بما يجعلها أكثر تباعداً مع أهداف إنسانها وإهاداراً لآلياتها، ما يمكن اعتباره تطوراً خطيراً في مسار المنظمة الدولية وتجاوزاً لاحترام الميثاق. على أي حال، يكشف هذا النمط من التصويت اهتزاز ما يمكن تسميته المصالح الاستراتيجية، وذلك ارتباطاً بتوزيع المصالح الخارجية على البلدان المختلفة، نظراً لمجموعة من العوامل، منها اتجاهات التسليح.

### **الاختلافات الإقليمية**

تعمل المشكلات الإقليمية على بناء الثقة المشتركة أو هدمها. ومن هنا، تأتي أهمية تأثير الوجود الروسي على العلاقات المصرية ومصالحها. وفي هذا السياق، يمكن مناقشة الوجود الروسي في بعض البلدان وعلاقته بدوائر الاهتمام المصرية. قد يكشف التركيز على الحالة الليبية مدى تلاقي أو تفاوت المصالح، كما يعطي تدالخه مع شبكات العلاقات الخارجية مؤشراً على فرصة استقرار العلاقات الثنائية.

من وجه ظاهري، تقارب مصر وروسيا في النظر للملف الليبي، وبجانب التلاقي على أولوية الحل السياسي، فلديهما تفضيلات بتغيير الحكومة الحالية لاعتبارها غير قادرة على الوصول للانتخابات ولا تتمتع بالشرعية اللازمة لاستمرارها، غير أن



وعلى هامش اجتماعات الجمعية العامة في سبتمبر الماضي، بحث وزيرا الخارجية، لافروف وشكري، قضايا الأمن الغذائي ضمن اتفاقيات اسطنبول لتصدير الحبوب من المائة الأوكرانية ووصول المنتجات الزراعية والأسمدة الروسية إلى السوق العالمية. وبينما أشار بيان الخارجية الروسية للمحادثات الثنائية بالصفقة، فقد اكتفت مصر بالإشارة إليها بالمناقشة بين الوزيرين لتطورات الأزمة وحلها بالوسائل الدبلوماسية. يعكس اختلاف الصياغة لوجود تفاوت بين البلدين في النظر لممارسة الأزمة وطريقة الخروج منها، وهو ما يُدعم تذبذب التطلعات الاستراتيجية، ويمكن تفسير الصيغة الروسية نوعاً من الإكراه لاتخاذ مصر موقف متباين مع السياسة الروسية في الجمعية العامة أو الرغبة في حياد القاهرة. وقد نشطت السياسة الروسية لحشد حلفائها في الجمعية العامة للاعتراف بضمها للمناطق الجديدة من أوكرانيا، غير أنها لم تحصل على تأييد أربعة أصوات في مقابل رفض 143 عضواً لضم أراض بالقوة، ولم تستجب مصر لطلبات روسيا.

في 2 مارس 2022، صوتت مصر على قرار يدعوا روسيا لسحب قواتها من أوكرانيا ووقف العمليات العسكرية، فقد ربطت تصويتها بعدم فرض العقوبات خارج الأمم المتحدة وعدم توظيف العقوبات الاقتصادية. وضمان تدفق المساعدات الاقتصادية.

بجانب تسهيلات من صندوق النقد. وتعتمد مصر على التمويل والاستثمار الخليجي منذ 2011. ولذلك، تراجع أهمية الشراكة الروسية المصرية في سياق أن غالبية الشركاء التجاريين لمصر هم شركاء للولايات المتحدة وأوروبا، وهذا يشمل الإمارات العربية، السعودية، وكندا، والاتحاد الأوروبي.

ويكشف مؤتمر المناخ المنعقد في شرم الشيخ في 7 نوفمبر 2022 عن تأثير الكتلة الغربية وحضورها الكثيف في تقرير اتجاهات المناقشة حول البيئة والسياسات العالمية. ولعل كثافة التواصل المصري مع البلدان الغربية ترك أثراً في تكوين موقف مؤيد لأوكرانيا والولايات المتحدة. ومع حضور الرئيس الأمريكي، جو بايدن، إلى قمة المناخ، بدت محاولات لجذب الموقف المصري نحو الولايات المتحدة. فقد بدت الزيارة في نوع من الود السياسي بجانب اقتراح دعم مالي بـ 500 مليون دولار لتطوير قطاع الطاقة المتعددة في مصر، كمشاريع بديلة للمقترحات الروسية.

وفي ظل التركيبة الدولية المتنافسة، يفتقر الوجود الروسي في الشرق الأوسط لظهور مستقر في بيروقراطية الدول وشبكاتها الداخلية، وبهذا المعنى، يتوقف تطور النفوذ الروسي على استقرار العلاقات مع الحكومات فقط. فخلال فترة الانقطاع، أو التراجع، حدثت تغيرات جوهرية في الشبكات الحاكمة لتصير أكثر ميلاً لخيارات التقارب، أو التحالف، مع الولايات المتحدة على حساب التقارب مع روسيا. ■

خيري عمر: أكاديمي من مصر أستاذ مشارك دكتور في العلوم السياسية بجامعة صفاريا في تركيا.

الشمالية ومنع واردات السلاح منها، والثانية توقف صفقة شراء طائرات سوخوي 35 لتأثيرها الجوهري على التسلّح في الشرق الأوسط.

ومع اندلاع حرب أوكرانيا، لاح في الأفق تجربة تراجع العلاقات الثنائية في ظل حرب أفغانستان (1979) حيث تتشابه الخيارات الدولية، فقد اختارت مصر جانب الولايات المتحدة. وفي الحالة الراهنة، يزيد ترابط روسيا مع إيران في حرب أوكرانيا من تراث مصر في إبقاء علاقاتها مع روسيا في مستوى التعاون التقليدي، بما يشمل الشؤون العسكرية، بحيث يصعب تحويله لميزات سياسية، فالحصول على طائراً ميج 29 وتطوير الدبابات لا يدخل بالتركيز النوعية لـ لتسليح في الشرق الأوسط (إسرائيل)، بحيث يستقر التعاون العسكري عند مستوى المعدات والتدريب.

وفي الوقت الراهن، يمثل اختلاف الأولويات عاملاً حاسماً في تقدم أو تأخر العلاقات الثنائية. وبينما تحتاج روسيا لحلفاء في حربها مع أوكرانيا (الولايات المتحدة وأوروبا)، تُرتب مصر خياراتها فيربط علاقاتها الخارجية بدعم السياسة النقدية وخفض فجوة التمويل والاستثمار، ولهذا ترتب تحالفاتها مع الدول المؤثرة في صندوق النقد الدولي ودول الوفرة المالية. وهنا، يمكن الإشارة إلى أن مسألة الحرب في أوكرانيا تبدو ثانوية في الاهتمام المصري ولا تقع ضمن التهديد الاستراتيجي، سوى في السلع الغذائية التي يمكن تعويضها من مصادر أخرى. على خلاف ذلك، تقدم الولايات المتحدة مساعدات لمصر بمقدار 1.3 مليار دولار بجانب تبادل تجاري يقترب من 4 مليارات،

وصولهما للتنسيق توقف على تأثير شبكة العلاقات الأخرى مع الولايات المتحدة ومسارات الحرب في أوكرانيا، حيث يبدو العامل الأمريكي مؤثراً في مستوى الحلفاء الإقليميين والانخراط المباشر في الحرب ضد روسيا. وخلال المرحلة الأولى من الحرب الأوكرانية، حاولت مصر اتخاذ موقف محيد غير أن أخطاء روسيا في بدء الحرب وضم أقاليم جغرافية، ساهم في تسهيل بقاء مصر ذمن دوائر التأثير الغربية.

وعلى الرغم من التلاقي بين مصر وروسيا على مساندة مجلس النواب في ليبيا والافتتاح على مجموعات سياسية متقاربة، تبدو أهمية مناقشة إمكانية التنسيق بين القاهرة موسكو، وذلك من وجهة تقارب واختلاف الفواعل الخارجيين. وبينما تدخل روسيا طرفاً أصلياً لمواجهة الكتلة الغربية في حلف الناتو، تتمتع مصر بسياسات تنسيق مع الولايات المتحدة وأوروبا. ولعل اختلاف الارتكاز السياسي لكل من البلدين يؤدي لاعتراض منظور الحل السياسي، وخصوصاً أنه منذ مؤتمر برلين، يناير 2020، تركز مصر على التهديد الربط بوجود القوات الأجنبية، ومنها قوات فاغنر كثيفة التسلح والتدريب.

## القيود الدولية

تواجة محاولات روسيا بناء علاقات متشابكة مع مصر عبر العديد من المشروعات تحدي تشابك العلاقات المصرية الأمريكية، حيث تنسم بتتنوع واسع يمتد من ترابط أنماط التدريب العسكري والتسلح، وهنا، يمكن الإشارة لترابط هذه العلاقات في حالتين؛ كانت الأولى الالتزام بالعقوبات المفروضة على كوريا